

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 59 – 68
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

فلسفة النظام المالي المحاسبي الجديد للمؤسسات الاقتصادية – الواقع والمأمول –

عجيلة محمد

قسم العلوم الإقتصادية جامعة غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مقدمة:

باعتبار المحاسبة علم كبقية العلوم الاجتماعية والإنسانية، تتزايد مع مر الزمان حاجة المؤسسات الاقتصادية في مختلف الاقتصاديات الدولية إلى المحاسبة لما لها من فائدة في توفير المعلومات الضرورية لتأدية الوظائف الأساسية سواء كان ذلك في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، وسواء تعلق الأمر أيضا بالدول المتطورة أو الدول النامية على حدي السواء. وبالرغم من أن المحاسبة كان يقتصر دورها في البداية على عرض المعلومات للملاك والمساهمين بهدف إعطائهم الفرصة لمراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الإمكانيات والموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفهم. فإنه اتسع مجال الدور الذي تلعبه في مجال الأعمال بسبب تزايد حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى جلب رؤوس الأموال من جهات خارجية في شكل قروض أو ائتمانات تجارية. وحتى تتم هذه العمليات باستمرار كان لزاما على تلك الوحدات أن تقدم المعلومات بالنوعية اللازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بينها وبين مختلف المتعاملين الاقتصاديين. غير أن ذلك لا يكفي إذا لم تتوفر الأطر القانونية التي تنظم وتضبط الممارسة المحاسبية. لذلك عمدت الدول إلى إنشاء هيئات مهنية في المحاسبة خولت لها الصلاحية في وضع وإصدار المعايير المحاسبية التي يكون من شأنها خلق مناخ ملائم يضمن تدفق حركة السلع والخدمات، وكذلك حركة الأموال، ويتماشى مع معطيات ورهانات العولمة.

أولا: تعريف المحاسبة

تتميز العلوم الاجتماعية بالتكيف والتطور السريع نسبيا لدائمة التغيرات والمستجدات البيئية المحيطة بخلايا المجتمع، وبطبيعة الحال تتفق هذه المقولة مع المحاسبة كفرع شجرة العلوم الاجتماعية والإنسانية وبالرغم من قدم المحاسبة فإنه لا يوجد تعريف للمحاسبة متفق عليه، وتعددت واختلفت التعاريف نذكر منها:

- المحاسبة هي علم يبحث عن طرق تسجيل المعاملات المادية المختلفة واقتراح النظم والدفاتر الملائمة لها.[1]
- ويمكن تعريف المحاسبة بأنها اصطلاح مالي أطلق على حقل المعرفة موجه لتقديم العديد من المعلومات الرقمية طبقا لاعتبارات قانونية واقتصادية، من خلال الحسابات التي تتم على شكل تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الطابع المالي وتتلخص فيما يلي:[2]

1. **التسجيل:** وهو تسجيل جميع العمليات المالية في دفتر أو مجموعة من الدفاتر، لأننا لا يمكن الاعتماد على الذاكرة في هذا المجال.
2. **التبويب:** هو ترتيب جميع البيانات وتصنيفها مع فرز العمليات والمعلومات ذات طبيعة واحدة.
3. **التلخيص:** هو تركيز البيانات التي تم تسجيلها وتبويبها في صورة معلومات مفيدة على شكل تقارير أو قوائم توضح النتائج والحقائق المالية.

أما إذا تطرقنا لتعريف نظرية المحاسبة، فإننا سنجد أيضا صعوبة أيضا في تحديد تعريف متفق عليه، نظرا لأن مجال البحث في إطار نظرية المحاسبة مازال قابلا للتجديد والابتكار والإبداع، فيرى البعض فيرى البعض أن نظرية المحاسبة ترتكز على مجموعة من المبادئ والأسس والفروض التي تتناول الحقائق وتتمثل في عمليات ومراكز ذات القيمة المالية المتعلقة بالوحدة المحاسبية، كما تستخدم في شرح وتفسير النواحي التطبيقية للمحاسبة، في شتى مجالات النشاط الاقتصادي.[3]

كما يمكن أن نعرف المحاسبة بأنها خلاصة في شكل مجموعة المبادئ الرئيسية التي تتصف بمايلي:[4]

1. أنها تقدم إطارا يمكن الرجوع إليه في تقييم الممارسة المحاسبية.

2. أنها مرشد لتطوير استخدامات وإجراءات جديدة في مجال المحاسبة.

ثانيا :العمليات المحاسبية والمالية

1- **الدورة المحاسبية:** هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام المحاسبي ويمكن تبويب هذه الإجراءات إلى خطوات متتابعة تشمل على مايلي[5] :

*تحليل العمليات المالية؛

*إثبات القيود المحاسبية؛

*ترحيل القيود المحاسبية؛

*ترصيد الحسابات؛

*إعداد ميزان المراجعة؛

*إقفال الحسابات؛

*إعداد الحسابات الختامية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطوات التي تتضمنها الدورة المحاسبية تكون متسلسلة يكمل بعضها الآخر لكي يكون بالإمكان تحديث معلومات النظام المحاسبي عن طريق معالجة البيانات المالية اليومية التي يستلمها النظام والتي ستؤثر على البنود التقارير والقوائم المحاسبية من مصروفات وإيرادات وأصول والتزامات ورأس المال، لذالك فإن الدورة المحاسبية تسعى أيضا إلى تحديث المعلومات التي يشملها النظام بحيث يكون جاهزا يعكس الأوضاع المالية للمؤسسة .

❖ **تحليل العمليات المالية:**

و يقصد بهذه الخطوة إعداد المستندات المحاسبية المناسبة لكل عملية قبل أن يتم إدخال العماليات المالية في النظام المحاسبي إذ يتم إعداد مستند منفصل لكل عملية كأن يكون مستند قبض أو مستند دفع أو مستند قيد.ولغرض إعداد مستندات القيد المحاسبي فإنه يتطلب تعريف العملية المالية لإعتبارها تمثل الحجر الأساس في النظام المحاسبي.

فالعملية المالية يقصد بها تحديد العمليات التي تخضع إلى الإثبات المحاسبي في الدفاتر والسجلات[6].

ويتم تسجيل الأحداث الاقتصادية الخاصة في اليومية ومن ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ لإعداد ميزان المراجعة والتوصل إلى القوائم المالية، وهناك عدة أشكال من دفاتر اليومية التي يمكن استخدام أي منها في المؤسسة وتعتبر اليومية العامة واليومية المتخصصة من أكثر الأشكال المتعارف عليه في المنشآت.

❖ **إثبات القيود المحاسبية**

يتم إثبات القيود المحاسبية في دفتر اليومية العامة الذي يعتبر الأساس للعمليات المالية حيث ينظر له من حيث وجهة نظر المشروع، بحيث أن الحسابات تمثل المشروع والعمليات المالية تمثل أحداث فعلية متحققة وليست مستقبلية وأن قيمة القيد متساوية الجانبين مع إثبات الشروحات المختصرة التي توضح طبيعة القيد.

❖ **ترحيل القيود المحاسبية:**

و يعني نقل البيانات من واقع القيود المسجلة بدفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وهو أيضا تبويب وتصنيف لأثر العماليات الواردة في دفتر اليومية للحسابات المعنية في دفتر الأستاذ وفق الخطوات التالية[7]:

* الاطلاع على القيود المسجلة في دفتر اليومية قيدا بقيد منذ بداية الفترة ولغاية نهايتها؛

* معرفة الحساب المعني بالقيد المسجل في دفتر اليومية ورقم الصفحة الخاصة به في دفتر الأستاذ وإن لم تخصص له صفحة تفتح له صفحة جديدة؛

* تحديد موقع الحساب من القيد أي هل تأثر الجانب المدين أو الدائن منه ومن ثم إدخال المبلغ في الجانب المعني من الحساب وفي خانة المبلغ؛

* إدخال اسم الحساب المقابل الذي ترحل إليه البيانات وكما جاء بقيد اليومية في خانة البيانات.

❖ **ترصيد الحسابات** :

الترصيد هو حساب الفرق أو الرصيد بين الجانبين المدين والدائن لكل حساب من الحسابات الظاهرة في سجل الأستاذ في نهاية فترة زمنية معينة.وعليه فان الرصيد يكون وفق للنتائج التالية[8]:

* رصيد مدين عندما يكون مجموع الجانب المدين اكبر من مجموع الجانب الدائن للحساب وعموما يظهر مثل هذا الرصيد للأصول والمصروفات والحسابات الشخصية المدينة والخسائر؛

*رصيد دائن عندما يكون مجموع الرصيد الدائن أكبر من مجموع الرصيد المدين للحساب وعموما يظهر مثل هذا الرصيد للخصوم والحسابات الشخصية الدائنة والأرباح والإيرادات؛

* الرصيد صفرا عندما يتساوى مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن للحساب.

وعملية الترصيد تبدأ بالمساواة بين الجانبين المدين والدائن ويوضع المبلغ الأكبر في كلا الجانبين ثم يوضع في الجانب الأخر الفرق (المتمم الحسابي)الذي سيكون هو الرصيد.

❖ **إعداد ميزان المراجعة:**

لا يحتاج الأمر في ظل إستخدام نموذج حسابات الأستاذ ذو الرصيد المتحرك إلى ترصيد الحسابات حيث أرصدتها متاحة مقابل آخر قيد في كل منها، وبذلك يستطيع المحاسب

إعداد ميزان المراجعة من هذه الأرصدة في أي وقت، كما تستطيع الإدارة التعرف على الرصيد في أي وقت تشاء.

عند تلخيص خطوات الدورة المحاسبية فإن المحاسب إذا استعان بورقة العمل لغرض إجراء التسويات وإعداد قيود التسوية والإقفال وإعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية يستطيع إعداد ميزان المراجعة على ورقة العمل مباشرة، حيث لا فرق بين ميزان المراجعة قبل التسويات الذي يتم إعداده في صورة مستقلة وميزان المراجعة كما يظهر في ورقة العمل قبل التسويات، وعلى هذا الأساس نقوم بإعداد ميزان المراجعة لأرصدة حسابات الأستاذ على ورقة العمل ويلاحظ أن الأرصدة التي تظهر في ميزان المراجعة هي التي تظهر في الحساب قبل قيود التسوية مباشرة[9].

- **إقفال الحسابات:**

ويقصد بها إغلاق الحسابات الاسمية المؤقتة في نهاية السنة المالية في حسابات النتيجة والتي تشمل حسابات البضاعة وحسابات المصروفات وحسابات الإيرادات بحيث يتم إقفال الحساب بجعل رصيد الحساب في أخر المدة بالجهة المعاكسة[10]. وهذا بعد أن يتم إجراء التسويات وإثباتها دفتريا وترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها، تصبح أرصدة الحسابات كما هي ظاهرة في ميزان المراجعة بعد التسويات كما يتضح من ورقة العمل، ويمكن للمحاسب أن يعتمد على هذه الأرصدة في أجراء قيود الإقفال وإعداد الحساب الختامي، حيث تصبح حسابات الإيرادات والمصروفات بعد إجراءات التسويات معدة للإقفال في الحساب الختامي[11].

- **إعداد الحساب الختامي:**

حيث يتم إقفال الحسابات الوهمية تحضيرا لحسابات النتيجة التي تتضمن حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر لغرض التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة المتحققة في نهاية السنة، وبعد ذلك سيتبقى في ميزان المراجعة الحسابات الحقيقية فقط التي يجب أن تكون متوازنة في جانبيها المدين والدائن. وتظهر في كشف الميزانية العمومية في نهاية السنة المالية.

2- **الدورة المالية:** تعرف على أنها مجموعة العمليات المحاسبية اللازمة لتسجيل الأحداث الناجمة عن حيازة رأس المال وبقية الأموال من الملاك المقرضين وتوظيف تلك الأموال في امتلاك الأصول والاستثمارات[12].

من خلال هذا التعريف المتضمن لمفهوم التمويل الذي سبق وأن تطرقنا له يتضح لنا أن دور الموارد المالية يتمثل في تمويل تلك الاحتياجات المالية الناتجة عن دورة الاستغلال ودورة الاستثمارات وهو ما يصطلح عليه بفائض الخزينة المتاح السالب والذي يستوجب تغطية العجز فيه الاعتماد على موارد خارجية، أما المصادر الرئيسية للتمويل تتمثل في مصدرين أساسين[13] :

أ- دورة رأس المال: حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافآت رأس المال.

ب- دورة الاستدانة: حيث تلجأ المؤسسة إلى جلب قروض وذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافآت مالية تتمثل في الفوائد والاقتطاعات المالية، تتعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها، باختلاف المصادر وطبيعة القروض وأجال الاستحقاق وأهمها[14]:

- **الدعوة العامة للادخار:** تعد الاستدانة بواسطة الدعوى العامة للادخار وسيلة من وسائل التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبرى والهيئات العامة حيث تلجا المؤسسة إلى الجمهور من أجل الاكتتاب وإيداع أموالهم لديها، حيث يتم تجزئة القرض على عدة أجزاء في شكل سندات وأوراق مالية وهناك عدة تقنيات بواسطة الادخار أهمها:

- **إصدار سندات قصيرة الأجل:** الإصدار هو عملية مالية بموجبها، تطرح المؤسسة سندات في شكل أوراق مالية يدفع بموجبها المقرض مبالغ مالية، يتعهد المصدر بتسديد مبالغ القروض والفوائد عند الاستحقاق.

- **إصدار سندات طويلة الأجل:** وهي الشكل الممتاز للإستدانة بواسطة الادخار العام بموجبها يتم تجزئة القرض إلى عدة أقساط.

كل سند يمثل للمقرض ورقة حق، أما بالنسبة للمقترض فهي إقرار بدين يثبت حق المقترض في استعادة قيمة السند، أقساط الفوائد، حسب الشروط المتفق عليها.

- **الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليون :** تلجأ المؤسسة بمختلف أحجامها وأشكالها إلى الإستدانة من البنوك بشكل أساسي حيث تقسم القروض حسب الإستخدامات إلى:

- **قروض الاستثمار**: تمثل جزء من حجم الديون، تقدم إلى المؤسسة من البنك أو الوسطاء الماليين بآجال متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من السنة)، بهدف تمويل الاستثمارات المادية والمعنوية حيث تشكل أهم عناصر الموارد المالية المستقرة بعد التمويل الذاتي والرفع المالي.

- **قروض الاستغلال** : تهدف هذه القروض إلى تمويل دورة الاستغلال، وهي قروض قصيرة الأجل

تنتج أساسا عن التباعد الزمني بين عمليات البيع وآجال التحصيل حيث يسعى المسؤول المالي إلى البحث عن آجال زمنية طويلة بين المورد والمؤسسة، حيث أنه لهذه القروض ارتباطا مباشرا بالتوازن المالي على المدى القصير، إذ يؤثر حجم هذه القروض، بشكل مباشر على الخزينة.

- **قروض الخزينة:** هي قروض قصيرة الأجل تخصص لدعم التوازن المالي، بتوفير السيولة النقدية للخزينة خاصة عند معدل نمو مرتفع، إذ يزداد معدل استهلاك السيولة بمستويات مرتفعة، تسمى كذلك بالاعتمادات البنكية الجارية فمصدرها البنك والذي يفرض على المؤسسة اقتطاعات مرتفعة مقابل سيولة آنية، وتوجه هذه القروض إلى :[15]

-تمويل عمليات الاستثمار في إطار توسيع النشاط وتعظيم إيراداتها وذلك من أجل ضمان تسديد القروض والفوائد المستحقة عليها؛

-تمويل عمليات الاستغلال في إطار قروض الاستغلال التي تسمح بتقديم واستقبال التسبيقات.

ثالثا: الإطار العلمي والعملي للنظام المحاسبي المالي الجديد

1-**<u>الإطار التصوري</u>**: يمكن اعتبار الإطار التصوري حسب (FASB) أنه عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي معايير فنية، و تبين طبيعة، دور وحدود المحاسبة والقوائم المالية، حيث تمثل الأهداف النهاية التي تصبوا إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكل بطريقة جيدة بحيث[16]:

- يمثل الإطار التصوري دليلا مهماً للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد؛

- يمثل الإطار التصوري مرجعاً لحل المشاكل المحاسبية، التي لا توجد أية معايير لحلها؛

- يمكن من الرفع في إمكانية المقارنة، و ذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة؛

- يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند إعداد القوائم المالية؛

- يمثل الإطار التصوري وسيط في تحسين التدريب المحاسبي، حتى يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للمحاسبة؛

- الإطار التصوري يحمي مهنة المحاسبة من كل أشكال الضغط السياسي والهجمات، لأنه يمدها بتبريرات منطقية تمكنها من تباين عقلانية اختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.

2- **<u>الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية:</u>**

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات، الاستمرارية في الاستغلال، القابلية للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

- يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند ما تكون هناك بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب تأويل أو معيار.

- كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل الأصول، الخصوم المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، كما يجد طريقة تقييمها إضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها.

3- **<u>الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية:</u>**

يركز هذا الإطار على التقارير المالية لكونها المنتج النهائي للمحاسبة المالية الذي يعد لمصلحة المستفيدين من خارج المنشأة، ويكمن الغرض الرئيسي لهذا الإطار في ما يلي[17]:

أ)مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها في وضع المعايير، و لكي يكون هذا الإطار المنطلق الرئيسي لاشتباه تلك المعايير؛

ب) مساعدة المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وغيرهم(مثل إدارة المنشأة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد؛

ت) زيادة فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود واستخدام تلك المعلومات، ومن ثم زيادة مقدرتهم على استخدامها؛

- ليس الغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لمنشأة ما حتى تكون مفيدة لمستخدميها، و إنما الغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية هو تحيد الوظيفة الأساسية لتلك التقارير بشكل عام وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها، و نظراً لأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها تتوقف على المعلومات التي

يحتاج إليها مستخدمو هذه التقارير بصفة أساسية، فإن هذا الإطار يحدد أيضاً تلك الاحتياجات بصورة عامة.

-ليس الغرض من إيضاح حدود استخدامات التقارير المالية سرد جميع المعلومات التي لن تظهر في هذه التقارير، وذلك لأن الأطراف المختلفة تسعى وراء أنواع مختلفة من المعلومات التي تتلق بالمنشأة، و ليست المحاسبة الملية أو التقارير التي تعد على أساسها تقديم كافة أنواع المعلومات التي تنشدها كل هذه الأطراف المختلفة، و إنما الغرض من بيان حدود استخدامات هذه التقارير هو تحديد الوظائف التي يتعذر على التقارير المالية-بصورة عامة-تأديتها لأسباب من بينها التناقض بين الوظيفة الرئيسة للتقارير المالية وبين غيرها من الوظائف التي يراد لهذه التقارير أن تؤديها، و قصور المحاسبة المالية في مرحلة تطورها الحالي عن إنتاج المعلومات التي يمكن أن تفي بتأدية تلك الوظائف.

- لا يعتبر هذا الإطار معياراً محاسبياً، وعليه فإنه لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عن أي أمر.

من خلال النقاط السابقة يمكن القول بأن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يهدف إلى تطوير المعايير، كما يساهم وبشكل كبير في تحضير الكشوف المالية، كما يقدم تفسيراً لمستعملي المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.

4- **النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات :**

يسمى بالنظام المحاسبي المالي، و هو نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، ثم تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان(شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

-تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن:

- تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات؛
- تحديد الحسابات؛
- وضع القوائم المالية؛
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية؛

5- **طبيعة النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات :**

تمحورت عملية الإصلاحات حول العناصر التالية:

أ) بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد؛

ب) إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج؛

ج) تحديد طرائق التقييم المحاسبي؛

د) تنظيم مهنة المحاسبة؛

ه) إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة؛

و) تحديد الحسابات والمجموعات؛

ز) تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات؛

6- **تنظيم مهنة المحاسبة :** من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية[18]:

❖ المحاسبة ينبغي أن تحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصداقية والشفافية والإفصاح؛

❖ كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛

❖ ينبغي أن يكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية؛

❖ عناصر الخصوم والأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، و يجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛

❖ كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين والأخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي؛

❖ كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقاً من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية؛

❖ دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة؛

❖ كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفتراً كبيراً-الأستاذ-دفتر الجرد، و يمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل كيان(مؤسسة)،

مع مراعاة المؤسسات الصغيرة، في حالة مسك الدفاتر المساعدة فإن المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة؛

❖ يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات الكيان؛

❖ يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة؛

❖ تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحسابات النتائج للكيان خلال فترة محاسبية معينة؛

❖ كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة (10) سنوات على الأقل؛

❖ يرقم ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان، و تمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش؛

❖ تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحتفظ لمدة(10) سنوات ابتداءً من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية؛

❖ ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛

❖ تشمل الكشوفات المحاسبية الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق؛

❖ يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالة المالي، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان(المؤسسة)؛

❖ تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال؛

❖ كما يجب أن تتوفر الكشوف المحاسبية على معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة؛

❖ يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلال يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى؛

❖ كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنوياً؛

❖ يمكن أن يلجأ الكيان الى أعادة التقدير بغرض تحسين مستوى ونوعية المعلومات المحاسبية التي يتضمنها الكشوف المالية؛

❖ ترتكز عملية اعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية؛

❖ لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية الا اذا فرض في اطار تنظيم جديد أو اذا كان يهدف الى تحسين نوعية الكشوف المالية.

رابعا: عولمة المحاسبة

1- <u>التوافق المحاسبي الدولي</u>

يعتبر التوافق مفهوماً ملازماً للمحاسبة الدولية، و يفيد الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، و يتميز عن التوحيد الذي يفترض أساساً توحيد كلي للقواعد المحاسبية بمعنى توحيدها بشكل عام على المستوى الدولي.

كما اعتبر التوافق المحاسبي أيضا على أنه تلك المحاولة الرامية لبوتقة عدة أنظمة محاسبية في مسار قادر على المزاوجة والتوفيق بين تطبيقات محاسبية مختلفة في هيكل منتظم.

-يعبر التوافق أو التقارب المحاسبي عن"عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي الى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال[19]".

و هكذا فالتوافق المحاسبي الدولي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية ويؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة.

أ-**أهداف التوافق المحاسبي:**

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

❖ **المؤسسة المعدة للقوائم المالية**: يساعد التوافق المحاسبي على:

▪خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛

▪ إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛

▪ ؛تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛

▪ التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، و هذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

❖ الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي

الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساساً في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها وبالتالي استبعاد أي أثر من أجل اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

❖ **الهيئات الأخرى:** تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال عملية الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل:الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات)أعباء إضافية تتعلق بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة والبرامج التكوينية.

ب- دواعي ومتطلبات التوافق المحاسبي الدولي

❋ **شمولية أسواق رأس المال(العولمة المالية):**

إن مفهوم العولمة الذي أصبح متداولا في السنوات الأخيرة هو مصطلح قياسي يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والسياسية، و ما يهمنا هنا هو العولمة الاقتصادية، التي من تجلياتها العولمة المالية، و التي يقصد بها حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد أو شرط.

فقد أفرزت هذه الأخيرة توسعاً في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إلى تطور أسواق رأس المال الذي رافقه احتياج تبادل المعلومات نتيجة لما يلي:

❋ **توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات:**

سمحت الأموال المتوفرة في البنوك العالمية، و مؤسسات وصناديق التأمين بزيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالمين، لذا فإن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثمارها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال، و هو ما مهد لظهور ما أصبح يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة الرامية إلى إتاحة كل الحدود والحواجز الجمركية المعرقلة لتطور التجارة العالمية.

❋ **<u>تطور الأسواق المالية الدولية:</u>**

كان للعولمة المالية الدور الكبير والهام في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية، و قد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المختلفة وانخفضت تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في زيادة حركة رؤوس من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما أنها شبكة مياه في مدينة واحدة[20].

❋ **تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية الدولية:**

كان لنمو الأسواق المالية وتطويرها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات المسعرة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة تجاه المعلومات المحاسبية والمالية التي تنشرها هذه الشركات، سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها.

❋ التباين والاختلاف في الأنظمة:

لقد أثبت الواقع أن الممارسة المحاسبية في دول عديدة كانت محل توافق وتقارب، ارتبطت أهميته بطبيعة العلاقات التي كانت تربط هذه الدول ببعضها، خاصة ما يتعلق بالاستفادة المتبادلة من التجارب التي مكنت بعض الدول من إرساء حلول تنظيمية لبعض المشاكل المحاسبية نتيجة الارتباطات الثقافية والتاريخية الوثيقة بين هذه الدول، ومع ذلك يبقى الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية قائماً بين الدول تبعا لطبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر عنها والمنتظر من المحاسبة الإجابة عليها باعتبارها أداة ضبط اقتصادي وكذلك طبيعة الأهداف الموكل بها للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في كل دولة والتي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول[21].

2- **<u>التوحيد المحاسبي</u>**

أ-<u>مفهوم التوحيد:</u>

لقد تعددت التعاريف حول موضوع التوحيد المحاسبي، و تباينت في طريقتها بين من تناولت التوحيد المحاسبي بالمفهوم ومن تناولته بالأهداف.

حيث يعتبر البعض التوحيد المحاسبي عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمة أياً كان نوع القطاع الذي ينتمي إليه[22]، أما المخطط الفرنسي فلقد تناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد يهدف إلى[23]:

❋ تحسين المحاسبة؛

❋ فهم المحاسبات وإجراء الرقابة عليها؛

❋ مقارنة المعلومات المحاسبية(في الزمان والمكان)؛

❋ دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات، قطاع أنشطة والأمة؛

❋ إصدار الإحصائيات.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأنهما اكتسبا صيغة قومية على المستوى القومي أما على المستوى الدولي فيمكن تعريف التوحيد المحاسبي بأنه"العمل على تضييق نطاق الاختلاف فيما يخص الأسس والمعايير المحاسبية الدولية المقبولة قبولاً عاماً والتي يمكن الاهتمام بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي تم توحيدها"[24].

من هذا التعريف يمكن القول أن التوحيد المحاسبي العالمي تكمن مهامه الأساسية في إعداد المعايير المحاسبية وإزالة الاختلاف الموجود والتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية.

ب-مستويات التوحيد:

❖ على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ والمعايير الأساسية التي يتم اعتمادها والذي يشمل على ما يلي[25]:

• توحيد أسس ومبادئ التقييم؛

• توحيد أسس ومبادئ قواعد حساب التدفقات النقدية؛

• توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية.

❖ **على مستوى القواعد:** و يشمل توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية وتتطلب هذه العملية ما يلي :

• حصر واختيار القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلاً، أو التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

• الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

❖ **على مستوى التنظيم :** و يشمل التوحيد على هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي بأسره، و ما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، و يمتد هذا تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها.

ج- **فوائد التوحيد:** يترتب على التوحيد فوائد نذكر منها ما يلي[26]:

☑ زيادة دلالة البيانات المحاسبية، و ذلك لقيامها على أسس موحدة ومفاهيم مشتركة بما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

☑ زيادة إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرار؛

☑ زيادة القابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل بما يتفق والاحتياجات والمفاهيم الاقتصادية؛

☑ إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة ومفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار؛

☑ إذا تم الاتفاق على أسس ومبادئ محاسبية عالمياً، فأن ذلك سيكون له جليل الأثر في توجيه البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها عن طريق البحث في الوسائل البديلة بدلاً من تركيز حول الجدل في مزايا وعيوب البدائل المحاسبية الموحدة؛

☑ توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية إلى بيانات.

د- الانتقادات الموجهة للتوحيد:

يوجه للتوحيد المحاسبي انتقادين رئيسين هما[27]:

* إن ومقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكان تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الاقتصادية المختلفة؛

* إن المبادئ والقواعد المحاسبية لابد وأن يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة وقد تختلف من مؤسسة لأخرى، و أن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة.

* إن مرحلية المفهوم منطقية تامة، حيث أنه لا يمكن الانتقال مباشرة من التنوع المحاسبي (الاختلاف المحاسبي) إلى التوحيد المحاسبي، إذ أن ذلك يتطلب انتقالاً ثورياً(فجائياً) والثورية في صقل معرفة تطبيقي-كالمحاسبة-غير محبذة.

لذلك فإن مفهوم التوافق المحاسبي يجسد مرحلة تمثل جسراً ذو طبيعي السياسة مبلغها التوحيد المحاسبي وإن كان صعب التحقق، فالتوجه الحالي إذن اتجاه نحو تحقيق التوافق المحاسبي.

الخاتمة:

على اعتبار المحاسبة علما من علوم الاجتماعية والإنسانية كما أشرنا سابقا، فإن إمكانية الإعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي تعاني منها المؤسسة سواءا من الناحية التنظيمية أو المالية. ومن هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي داخل المؤسسة للتأكد من فعالية وتدارك الانحرافات باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.

وتجاوبا مع التوسع والتطور والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم، انطلقت بعض الجهود والمحاولات

لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات.لإعطاء صورة واضحة عن المحاسبة والنظام المحاسبي والمعايير الدولية المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي.

الهوامش :

1 -صالح رزق، عبد الكريم زواتي، أصول المحاسبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1992 ص7.

2 -بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 1994، الجزائر، ص 11.

3 -يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير المالية الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر 2006، ص:16.

4 -نفس المرجع.

5-هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، ج1، دار الثقافة، 2006، ص107

6 -نفس المرجع، ص109

7 -عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر، 2003، ص37

8 -نفس المرجع، ص40

9 -عبد الحي مرعي، أصول المحاسبة المالية، ، الدار الجامعية، 1989، ص224

10 -هادي رضا الصفار، مرجع سبق ذكره، ص126

11 -عبد الحي مرعي، مرجع سبق ذكره، ص234

12-محمد الفيومي محمد وآخرون، نظم معلومات المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 102

13 -الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 125

14 -نفس المرجع، ص 249

15-نفس المرجع، ص 125

16 -مدني بلغيث، أهمية أصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص72 .

17 -مفيد عبداللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد، ط1، مزوار للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص ص29-30.

18-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص ص23-26

19 -مداني بلغيث، التوافق المجاسبي، مجلة الباحث، نصف شهرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006، ص ص 117-118

20 -بعلوج بو العيد، العولمة والمتطلبات المحاسبية والماالية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007 .

21-مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-113

22-نفس المرجع، ص 65

23 -نفس المرجع، ص 66

24 -براقي تيجاني، التطورات الاقتصادية، الحديثة المؤثرة على الاطار العلمي للنظرية المحاسبية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007 .

25-مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67

26 -براقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6
27 -عادل عاشور، أثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006، ، ص